بيان
صحفي

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي
الأرض الفلسطينية المحتلة

**مكتب الأمم المتحدة لحقوق الانسان**
**الأرض الفلسطينية المحتلة**
**رام الله**
**14 كانون الأول / ديسمبر 2023**

## مقتل الصحفيين وأفراد أسرهم في غزة

(تم تعديل الفقرة الخامسة من هذ البيان)

يعرب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عن قلقه إزاء المعدل غير المسبوق في عدد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وقد تحققت المفوضية من مقتل 50 صحفيا وعاملا في وسائل الإعلام، وتلقت معلومات تفيد بأن 30 آخرين ربما يكونوا قد لقوا حتفهم، أي أن ما يعادل نحو 6 في المائة من جميع المسجلين في نقابة الصحفيين في غزة قد قتلوا. ووفقا للاتحاد الدولي للصحفيين، فإن أكثر من 73 في المائة من إجمالي عدد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا على مستوى العالم أجمع حتى الآن في عام 2023 قد لقوا حتفهم في غزة.

من الواضح أن غزة الان هي المكان الأكثر دموية للصحفيين وعائلاتهم في العالم.

أبقى الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام في غزة من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، العالم على اطلاع مباشر على الفظائع التي يتعرض لها المدنيون في القطاع، مما يظهر تفانيهم الذي يستحق الإشادة. إلا أن هذه العيون التي تنقل ما يجري على الأرض يتم إغلاقها واحدة تلو الأخرى.

حسب التقارير التي وردتنا، قُتل السيد محمد معين عياش*، وهو مصور صحفي، مع عدد من أفراد عائلته في غارة جوية على منزله في مخيم النصيرات في 22 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، أدت غارة جوية، حسب التقارير، على منزل السيدة علا عطا الله، وهي صحفية بارزة، في منطقة الدرج شرقي مدينة غزة، إلى قتلها مع تسعة من أفراد أسرتها. عملت السيدة عطا الله في وسائل إعلام محلية ودولية مختلفة، بما في ذلك وكالة أنباء الأناضول. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، نشطت علا للغاية في نقل الأخبار عن محنة ومعاناة المدنيين في غزة والخسائر الفادحة التي ألحقها بهم هذا الصراع.

في 9 كانون الأول/ديسمبر أيضا، قتل السيد محمد أبو سمرة، وهو مصور صحفي متخصص في تغطية الأحداث الرياضية، على يد قناص.

في 24 تشرين الأول/أكتوبر، تابع مشاهدو الجزيرة المراسل السيد وائل دحدوح يتلقى أخبارا على الهواء مباشرة عن مقتل زوجته وابنه وابنته وحفيده. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن غارة على منزل السيد عبد الحميد عبد العاطي، وهو صحفي ورئيس إذاعة صوت الشعب، أسفرت عن مقتل سبعة من أفراد أسرته، بمن فيهم والدته وأخته وشقيقه. ولم يكن السيد عبد العاطي في المنزل وقت الغارة.

ينص القانون الدولي الإنساني على أن على أطراف النزاع المسلح اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل من تأثير العمليات العسكرية على المدنيين، بما في ذلك الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. في مناطق الحرب، يؤدي الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام وظيفة حيوية بشكل خاص من خلال إبقاء الجمهور على آطلاع بتطورات الأحداث، وبذلك يسلطون الضوء على تأثير العنف على المدنيين واحتياجاتهم الإنسانية وغيرها من احتياجات الحماية، وبهذا يعززون الامتثال لقواعد القانون الدولي المعمول بها، ويدعمون المساءلة من خلال توثيق الانتهاكات.

لذا يجب بذل كل جهد ممكن لضمان احترام الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام وحمايتهم.

ودمرت غارة إسرائيلية مزعومة منزلا بالقرب من مخيم جباليا في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مقتل 22 فردا من نفس الأسرة الممتدة للسيد مؤمن الشرفي، مراسل قناة الجزيرة في غزة، بمن فيهم والداه وأشقاؤه وأطفالهم. وهذه واحدة من أربع حوادث وقعت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر ذكرت فيها تقارير أن القوات الإسرائيلية قصفت فيها مواقع مراسلين يعملون لصالح قناة الجزيرة وأفراد أسرهم.

ومما يثير قلقا بالغا ادعاءات تم تناقلها على نطاق واسع بأن الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام تلقوا مكالمات ترهيب وتهديد عبر الهاتف من أفراد الأمن الإسرائيليين. وأفادت تقارير بأنه كانت هناك تهديدات قد سبقت مقتل السيد رفعت العرعير، وهو شاعر معروف وأستاذ جامعي ومعلق على الإنترنت. وقد قتل مع ستة من أفراد أسرته الممتدة، بمن فيهم أشقاؤه وأطفالهم، فيما وصف بأنه غارة جوية إسرائيلية على مدينة غزة في 7 كانون الأول/ديسمبر. كان السيد العرعير مؤسس مشروع "نحن لسنا أرقاما" في غزة، وكاتبا غزير الإنتاج في القضية الفلسطينية. وقد دفعه التهديد الأخير الذي تلقاه قبل وقت قصير من وفاته إلى ترك أسرته في ملجأ والانتقال إلى شقة أخته، حيث قتل هو وأقاربه.

يجب إجراء تحقيق كامل وشفاف في هذه التقارير وغيرها من التقارير المماثلة، وفي سير العمليات العسكرية التي أدت إلى مقتل هؤلاء الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وأفراد أسرهم.

وقد أعاق قتل الصحفيين، وتهجيرهم القسري من الشمال، والقيود الشديدة المفروضة على التنقل، إلى حد كبير من الجهود المبذولة لرصد وتوثيق والإبلاغ عن الوضع في غزة وعن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي. ويأتي هذا في خضم ضآلة المعلومات المتوفرة عن الأوضاع بسبب انقطاع التيار الكهربائي والاتصال بالإنترنت الناجم عن استهداف القوات الإسرائيلية البنى التحتية الرئيسية، فضلا عن النقص الحاد في الوقود الناجم عن القيود الشديدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على واردات الوقود إلى غزة.

ولم تسمح إسرائيل ومصر للصحفيين بالتناوب على التغطية داخل غزة من خلال الدخول والخروج منها، ولم يتمكن سوى عدد قليل من الصحفيين الدوليين المدمجين مع القوات الاسرائيلية من الدخول لفترة وجيزة، حيث لم يقوموا بعمل تقارير خارجة عما تسمح لهم به هذه القوات.

وعلى الرغم من هذه العقبات، فإن عددا متضائلا من المراسلين المحليين والعاملين في وسائط الإعلام، الذين يتعين عليهم هم أنفسهم تحمل خسائرهم الشخصية وافتقارهم إلى الضروريات الأساسية كما بقية السكان المدنيين، يواصلون أداء مهامهم لإبقاء العالم على دراية بالفظائع الآخذة في الاتساع والتعمق في غزة.

بفضل عملهم هذا يراقب العالم ما يحدث. لذا يجب حمايتهم ويجب أن تكون هناك مساءلة.

*ذكرت نسخة سابقة لهذا البيان خطأً مقتل الصحفي مصطفى عياش، تبين لنا لاحقا أن ابن عمه محمد معين عياش هو الذي قُتل في الواقع.

للتفاصيل والاستفسارات الإعلامية يرجى التواصل معنا عبر مسؤولة الإعلام باستخدام الايميل ohchr-opt@un.org

للنشر واعادة النشر عبر:

منصة إكس **@OHCHR_Palestine**

صفحة الفيسبوك **UN Human Rights Palestine**